مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

العراق 2026: جمود سياسي وتأخير رواتب

الكاتب: محررو موقع "توفا نيوز"

المصدر: موقع "توفا نيوز" الأسباني / نُشر بتاريخ 1 شباط 2026

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

العراق 2026: جمود سياسي وتأخير رواتب

الكاتب: محررو موقع "نوفا نيوز"

المصدر: موقع "نوفا نيوز" الأسباني / نُشر بتاريخ 1 شباط 2026[1].

يتناول المحللون ظاهرة "تكرار الأزمات" في العراق، حيث تتكرر المشاكل من عام إلى آخر دون تنفيذ إصلاحات جذرية، مما يزيد من الاستياء الاجتماعي في مجتمع يعتمد بشكل كبير على حاكمية الدولة.

يتجه العراق نحو عام 2026، مُثقلاً بسلسلة من الأزمات المترابطة، بدءاً من تأخر دفع رواتب ملايين العاملين في القطاع العام، وصولاً إلى الجمود في تشكيل حكومة جديدة، وعودة الجدل حول تحويل محافظة البصرة الغنية بالنفط إلى إقليم اتحادي. تعكس هذه الصورة هشاشة الوضعيّن السياسي والاقتصادي في البلاد.

بحلول نهاية عام 2025، لم يتسلم حوالي ثمانية ملايين موظف حكومي، ومُستفيد من المعاشات، ومُستفيد من الضمان الاجتماعي رواتبهم عن الشهر الأخير من السنة. تُعتبر هذه حالة غير مسبوقة في بلد يُشكّل فيه القطاع العام العمود الفقري للاقتصاد ومصدر الدخل الرئيسي لشريحة واسعة من السكّان. وقد أكدت وزارة المالية مراراً أن الموارد اللازمة للأجور متوفِّرة، نافيةً حدوث أزمة سيولة، لكن هذه التصريحات لم تُبدد المخاوف.

تأتي الأزمة المالية في ظل حالة من الشلل السياسي، حيث فشلت القوى السياسية في التوصل إلى اتفاق بشأن تعيين المناصب المؤسسية الثلاثة الرئيسية— رئيس

[1] Iraq: 2026 begins amid political stalemate, wage delays, and tensions over Basra. https://www.agenzianova.com/en/news/Iraq-2026-opens-amid-political-stalemate--wage-delays-and-tensions-in-Basra/

البرلمان، رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء— مما ترك البلاد بلا سلطة تنفيذية تعمل بكامل طاقتها. ووفقاً للمحللين المحليين، فإن غياب حكومة تتمتع بكامل الصلاحيات يحد من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات اقتصادية حسّاسة، بما في ذلك إدارة الإنفاق العام وضمان انتظام دفع الرواتب.

بالإضافة إلى ذلك، في الأشهر الأخيرة من عام 2025، أُعيد فتح موضوع التحويل المحتمل لمحافظة البصرة إلى إقليم فدرالي. أعلن المجلس المحلي عن نيته الشروع في الإجراءات المنصوص عليها في الدستور، التي تسمح بإنشاء مناطق ذات حكم ذاتي. ومع ذلك، بقي هذا النموذج حتى الآن محدوداً فعلياً في كردستان العراق.

تكتسب قضية البصرة وزناً خاصاً بسبب أهميتها الاقتصادية، حيث تنتج المحافظة الجنوبية أكثر من 80% من نفط العراق. مما يجعل أي اقتراح بزيادة الحكم الذاتي مصدراً للقلق الشديد لدى الحكومة المركزية. تخشى بغداد أن يؤدي نزاع جديد حول عائدات النفط إلى تفاقم التوترات القائمة مع الإقليم الكردي، خاصةً في فترة عدم الاستقرار السياسي.

وفقاً للمراقبين، قد يؤدي أي توسيع للنموذج الفدرالي ليشمل المناطق الاقتصادية الاستراتيجية إلى تمهيد الطريق لنزاعات داخلية حول إدارة الموارد، ليس فقط الطاقة، بل المياه أيضاً ، في بلد يعاني بالفعل من ندرة المياه وتأثيرات تغيّر المناخ.

في ظل تأخر الرواتب وتعطل المؤسسات والنزاعات الإقليمية، يدخل العراق العام الجديد بلا أي مؤشرات على حلول هيكلية. ويشير المحللون إلى ما يُعرف بـ "تكاثر الأزمات"، حيث تستمر المشكلات عاماً بعد عام دون إصلاحات جذرية، مما يؤدي إلى تفاقم السخط الاجتماعي في مجتمع يعتمد بشكل كبير على حاكمية الدولة.